Bitlis İslamiyat Dergisi / Journal of Bitlis Islamic Studies
Cilt/Volume: 5 • Sayı/Number:2 • Aralık/December 2023 • ss. 120-138
Araştırma Makalesi/ Research Article
Doi: 10.53442/bider.1388651
Geliş Tarihi/Received: 09. 11. 2023 • Kabul Tarihi/Accepted: 28. 11. 2023

قواعد حديثية معاصرة في صفة من تقبل روايته

RİVAYETİ KABUL EDİLENLERİN ÖZELLİKLERİ BAĞLAMINDA GÜNCEL HADİS KAİDELERİ

THE CURRENT HADITH RULES IN THE CONTEXT OF THE CHARACTERISTICS OF THOSE WHOSE RUMORS ARE ACCEPTED

Yaser ASSIL
Dr.,
Yaserassil81@yahoo.com
ORCID: 0000-0002-1498-1247

الملخص

إن تقنين علم مصطلح الحديث بصيغة مواد قانونية على نموذج يحاكي مجلة الأحكام العدلية يعتبر خدمة مهمة لعلوم الحديث كونه يجعلها من السهولة بمكان بحيث يمكن مراجعتها والاطلاع عليها بسهولة ويسر مما يؤدي الى اقبال الناس على الاستفادة من هذا العلم وبالتالي تنتشر الثقافة الحديثية بين أبناء المجتمع ولا تبقى مقتصرة على أهل الاختصاص فقط مما يؤدي الى تطور الأفكار الحديثية وبالتالي يقدم هذا خدمة مهمة لأجل فهم علوم الدين والاستفادة منها ولأجل تنفيذ هذه الفكرة كانت الدراسات السابقة سواء مما كُتب في علم الفقه أو في علم المصطلح منارة لأجل تطبيق هذه الفكرة لتبصر النور فما قام به مجموعة من العلماء في ظل حكم الدولة العثمانية سنة 1877م بتوجيه من أحمد باشا (ت: 1895م) من تدوين ستة عشر كتاباً من أبواب الفقه في المجال المدني في اطار بنود قانونية كانت الشعلة الأولى لظهور فكرة القواعد الحديثية ومن هنا كانت البداية ووقع الاختيار على موضوع من المواضيع المهمة في هذا الفن وهو عادة ما يبدأ به الكتاب والمؤلفون وهو صفة من تقبل روايته فكانت القراءة من مصادر متعددة ومن ثم العمل على صياغة واحدة جامعة لمجمل الأفكار هو العمل الأول لتلك الدراسة ومن ثم الاتيان بشواهد لتلك الصياغة من القرآن والسنة والمعقول وشرح لتلك القاعدة بألفاظ بسيطة سهلة من كتب الفن ومن ثم ذكر مصادر الفن التي أوردت تلك الفكرة مع أرقام صفحاتها ثم تدعيم تلك الفكرة بأمثلة تطبيقية وواقعية ذُكرت في بطون الصحاح والسنن وفي كتب الفن فاجتمع كنموذج في الدراسة اثنتا عشرة قاعدة ويمكن اعتبار هذه الدراسة خطوة أولى لجعل كل المواضيع في علم المصطلح على هذا الشكل وبالتالي يمكن في النهاية الخروج بمجلة لقواعد علم المصطلح ولكن هذا يحتاج الى الاستعانة بأفكار أهل الفن وجهودهم لتنفيذ هذا المشروع.وقبل الكلام عن القواعد يمكن التمهيد للبحث بذكر أهم المصادر المعرفة بالقواعد الحديثية مع شرح موجز لكل كتاب من هذه الكتب

الكلمات المفتاحية : السنة، رواية، العدالة، القواعد الحديثية، الجرح.

Öz

Hadis mustalah ilmini, Mecelle-i Ahkâm-ı Adliye örneğinde olduğu gibi sistemli hale getirmek, hadis ilimlerine yapılacak büyük bir hizmettir. Zira bununla bu ilime ulaşmak ve onu bilmek kolaylaşır. Böylece birçokları bu ilmi öğrenmeye başlar. Devamla toplumumuzda hadis kültürü daha çok yaygınlaşır. Ve hadis alanı sadece uzmanlarının bildiği bir alan olmaktan çıkar. Hadis dolayımındaki fikirler de ilerler. Ayrıca bu çalışma din ilimlerinin anlaşılması ve onlardan istifade edilmesi noktasında da önemli bir hizmet sayılabilir. Bu amacı gerçekleştirmek için fıkıh ilmi ve mustalah ilmi kapsamında geçmişte yapılmış çalışmalar esas alındı. 1877 yılında Osmanlı Devleti hakimiyeti döneminde Ahmed Paşa'nın (1895) başkanlığında alimlerden meydana gelen bir komisyon, fıkhın medeni haller ile ilgili bölümlerinden 16 kısmını kanun/kaide şeklinde tedvin ettiler. İşte onların bu çalışması, modern hadis kaideleri fikrinin ortaya çıkmasını sağladı. Çalışmanın

konusu rivayetleri kabul edilenlerin özellikleri bağlamında modern/güncel hadis kaideleri olarak belirlendi. Bu çalışma esnasında bir çok kaynağa bakıldı. Ardından bu görüşlerin genelini kapsayan bir metod geliştirildi ki bu ilk işti. Sonra Kur'ân, sünnet ve akle dayanarak bu metodun delilleri ortaya konuldu. İlgili alanın eserlerinden istifade edilerek kolay ve basit ifadelerle bu kaideler açıklandı. Bu kaidelerin bulunduğu kaynak eserler sayfa numaralarıyla verildi. Sonra bu kaideler için sahih, sünen ve ilgili diğer eserlerden pratik ve gerçek örnekler zikredildi. Sonuçta örnek olabilecek 12 adet kaide ortaya çıkmış oldu. Bu çalışma hadis mustalah ilminin tüm konularını kaideleştirme sadedinde atılmış bir ilk adım kabul edilebilir. Bu yapılırsa eğer neticede Mecelle-i Kavaid-i Mustalah-i Hadis elde edilebilir.

Anahtar Kelimeler: Sünnet, rivayet, adalet, hadis kaideleri, cerh.

Abstract

The legalization of the Science of Hadith in the sense of putting it into the form of legal articles as in "The Journal of Justice Judgements" might do great work to the literature because it makes it easier, more popular and available to everyone. The Science of Hadith used to be a register in the sense it was and still is a close field, designed only for specialists. This effort might help to develop the elements of the field which, in turn, might lead to a better understanding of Islamic Sciences. There have been many efforts in the literature in this context. Many books, in Islamic Jurisprudence and in the Science of Hadith, were written to achieve this goal. In 1877, during the Ottoman Empire Era, for example, a group of scholars, under the guidance of Ahmed Basha, wrote 16 chapters of Islamic Civil Law in the form of legal articles. This effort was the cornerstone of the Science of Hadith rules. From this point arises the idea of the present research. The subject of this study is the first chapter which any book in the field commonly starts with, i.e., the personal characteristics of Hadith narrators. The elements of the study were taken from several resources, rephrased and reformed to build a whole structure based on foundations from the field itself and supported by evidence from Quran and Sunnah. After that it was displayed and explained in an easy way according to what is stated in the Science of Hadith books with referring to the main books stated that, in addition to applied examples from Hadith and Mustalah books. The result is a study of 12 rules with applied examples as a model for later studies which, together with the present study, might come up with a "journal" for the Science of Hadith rules.

Keywords: Sunnah, Narrator, justice, hadith rules, wound.

المدخل

قبل الكلام في القواعد الحديثية يمكن البدء بالكلام عن الكتب التي ذكرت فيها القواعد وطريقة عرض المؤلف لتلك القواعد ويمكن الاعتقاد أن فكرة تلك الكتب بعيدة عن الفكرة التي الدراسة المعروضة إلا أن فيها المعنى العام لما أقوم به إلا أنه بهذا الشكل مرتبة (بصيغة قواعد) فأعتقد ولست جازماً أنه نظرة جديدة لترتيب ذلك العلم على طريقة معينة من الترتيب وهي بالنتيجة وجهة نظر قد تكون مقبولة لدى البعض وقد تكون مرفوضة لدى آخرين. ويمكن اختيار مجموعة من كتب الفن كمثال لأنها تعرض أفكار علم المصطلح بطريقة قريبة من التي أحاول ايصالها للقارئ ولكن ليس بنفس الترتيب المقنن.

ومن أهم كتب القواعد الحديثية : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث :محمد جمال الدين القاسمي (ت **1332**هـ) .

قسم المؤلف الكتاب ورتب أبوابه وفصوله ومباحثه ترتيباً جميلاً سهلاً بحيث يمكن مراجعته ومطالعته بسهولة ويسر. لقد طالع المؤلف قبل أن يكتب الكثير من مصنفات المحدثين والأصوليين وغيرها، وكتب مذكرات في مسائل هذا الفن وجمعها ورتبها، وقد افتتح كتابه بعد الخطبة والمقدمة بتسعة أبواب تحدث فيها عن فضل علم الحديث وعلومه ومصطلحاته ورواته وكتبه ومصنفيها ودرجاته وما يحتج به وما لا يحتج به وغير ذلك من المسائل في نوعي الرواية والدراية، وفتح الباب العاشر لفقه الحديث ومكانته من أصول الدين والمذاهب فيه وما روي وألف في الاهتداء والعمل به يليها الخاتمة وفيها فوائد متفرقة لا يستغني عنها طالب الحديث.

طبع لأول مرة بتحقيق محمد بهجت البيطار ثم صدر طبعة منقحة بعناية الاستاذ مصطفى شيخ مصطفى عن مؤسسة الرسالة ببيروت عام **1425**هـ.[1]

ومن الكتب التي عنيت بالقواعد كذلك التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين : للدكتور عبد الله شعبان

عرض المؤلف في هذا الكتاب جهود العلماء السابقين في هذا المجال ثم تكلم عن القواعد بحيث أعاد ترتيب القواعد وذلك بضم الموضوعات ذات الصلة وجعلها في مكان واحد ومن ثم جمع المتفرقات والجزئيات لتكوّن وحدة متكاملة في بابها ومن ثم رد كل قاعدة الى أصلها في الكتاب والسنة أو الى أمر مقتبس منهما أو مقيس عليهما أو على أحدهما كذلك رد القواعد في أحيان أخرى الى أقوال الصحابة وعلماء الاسلام .

ومن أهم المواضيع التي عالجها الكتاب: تعريف بقواعد المحدثين وكذلك نشأتها وأهميتها وعددها وتعريف ببعض المصطلحات الحديثية ثم تقسيم قواعد المحدثين إلى ثلاثة أقسام جعل المؤلف كل قسم في باب مستقل تحته فصول:

الأول : تعلق بالقواعد المعرفة بأحوال الرواية وعلومها

الثاني : تعلق بالقواعد المعرفة بأحوال الرواة وأسمائهم

الثالث : تعلق بالقواعد المعرفة بالمرويات وهو أوسعها واشتمل التمهيد على بيان معنى التأصيل والتعريف بقواعد المحدثين ونشأتها والتأصيل للنشأة من القرآن والسنة وعلم الصحابة والأدوار التي مرت بها القواعد وأشهر المصنفات فيها وقواعد المحدثين والاختلاف في عددها وتعريف ببعض المصطلحات الحديثية وقواعد المحدثين في الرواية والدراية والصلة بينهما، طبع في دار السلام بالقاهرة عام **2005** في **742** صفحة[2].

وكذلك من الكتب المهمة في هذا المجال: قواعد أصول الحديث: للدكتور أحمد عمر هاشم

حيث عالج فيه المؤلف بحوث علم مصطلح الحديث محاولاً بيانها وتحليها بدقة واستيعاب مع الإيضاح لما غمض، وضرب الأمثلة كلما احتاج إلى أمثلة من قواعد هذا العلم فكان هذا الكتاب بمثابة أضواء كاشفة على قواعد هذا العلم وبحوثه وموازين النقد فيه، طبع في دار الكتاب العربي ببيروت عام **1984** في **278** صفحة[3].

وأخيراً يمكن هناك كتاب قواعد في علوم الحديث : للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت **1394**هـ) كنموذج عصري للكتب المهتمة بهذا الجانب من العلوم حيث نرى أن هذا الكتاب جليل القدر رفيع المقام والذكر عظيم النفع والإفادة، وقد نخل المؤلف من أجل ذلك كتب المصطلح والرجال والأصول والفقه والتخاريج وشروح الحديث والتاريخ، واستطاع المؤلف أن يؤلف من تلك النصوص المبعثرة وحدة متماسكة جسدت قواعد أساسية في موضوعها وأخرجتها إلى صعيد الإسناد والاعتماد ومن هنا كان الكتاب نسيج وحده في كثير من مباحثه، وكذلك تمكن المؤلف أن يجمع الشبيه إلى الشبيه والنظير إلى النظير، وقد أفاد في مبحث الجرح والتعديل إفادة حسنة من كتاب الامام اللكنوي الرفع والتكميل، وقد تميز الكتاب أنه لم يكن قاصراً على موضوع واحد بل اشتمل على

[1] سيد عبد الماجد الغوري، مصادر الحديث ومراجعه **290/2**، دار الفكر دمشق بيروت، الطبعة الأولى **1431**هـ.

[2] سيد عبد الماجد الغوري، مصادر الحديث ومراجعه **293/2**.

[3] سيد عبد الماجد الغوري، مصادر الحديث ومراجعه **295/2**.

مباحث شائكة وفصول وأنواع مستصعبة من علوم الحديث فتصدى لها بالشرح والتحقيق، طبع الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب عام 1984 في 553 صفحة[4].

قواعد حديثية مقننة على نموذج القواعد الفقهية (مسائل في صفة من تقبل روايته نموذجاً)

كانت الخطوة الأولى الرجوع إلى كتب المصطلح فاستقرأت منها الموضوعات. ثم صغت من خلال استقرائي القواعد صياغة متينة معبرة مختصرة، ودأبت لاستخراج دليل للقاعدة من كتاب الله أولاً إن وجدت ما يناسب وإلا فمن كتب السنة المطهرة أو من المعقول ثم شرعت بشرح القاعدة من خلال كتب المصطلح ذاكراً في الشرح اختلافات المحدثين إن لزم الأمر، ثم دونت ما اعتمدت عليه من المراجع ضمن فقرة أسميتها مستند القاعدة من علم الحديث، حيث أن معلومات الشرح للقاعدة قد أخذتها من تلك الكتب فذكرتها مع أرقام صفحاتها، ثم أبحرت في كتب الشروح والسنن لاستخراج أمثلة تطبيقية لتلك القواعد وأمثلة عملية سلكها المؤلفون والمحدثون في كتاباتهم، واعتمدت في كل الخطوات على الاستقراء الموسع ثم الاستنتاج الدقيق.

وهذه القواعد المستخرجة:

القاعدة الأولى: رواية المبتدع مقبولة إذا لم يكن داعياً لها

1- دليل القاعدة: قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم)[5].

قال الخطيب البغدادي: والذي يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ثم استمرار عمل التابعين على ذلك [6].

2- شرح القاعدة: المبتدع: هو من فسق لمخالفته عقيدة السنة والجماعة، والبدعة على نوعين مكفرة وترد روايته قولاً واحداً سواءً كان داعية لها أم لا ونطاق كلامنا في النوع الثاني وهي البدعة غير المكفرة ففيها عدة أقوال[7].

مقبولة: صالحة للاحتجاج بها بنفسها.

داعياً لها: يشترط في المبتدع حتى تقبل روايته أن لا يكون داعية الى بدعته، وهذا المذهب هو مذهب الأكثر من العلماء وهو أعدلها وأولاها.

قال ابن حبان: الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند ائمتنا قاطبة لا أعلم بينهم خلافاً، على أن بعض العلماء من اشترط غير ذلك في المبتدع حتى تقبل روايته بالإضافة لهذا الشرط فمنها أن لا يكون ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، وأن لا يكون الحديث الذي رواه مؤيداً لبدعته وغير ذلك[8].

3- مستند القاعدة من علم الحديث :

شرح النخبة (101)، الكفاية من علم الرواية (153)، التقييد والايضاح 148/1، منهج النقد (84) مقدمة ابن الصلاح: (115)، قواعد في علوم الحديث للتهانوي (214).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث :

روى البخاري في صحيحه قال حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر قال حدثنا علي بن المبارك قال عن يحيى بن كثير عن عمران بن حطان قال سألت عائشة عن الحرير فقالت ائت ابن عباس فسأله فقال سل ابن عمر قال فسألت ابن عمر فقال أخبرني أبو حفص يعني عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

[4] سيد عبد الماجد الغوري، مصادر الحديث ومراجعه 299/2.

[5] مائدة 106

[6] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 195.

[7] عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص 83.

[8] ابن حبان، المجروحين، 3/ 64.

(إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة)[9]. وعمران بن حطان من دعاة الاباضية وهذا لا يطعن بالصحيح لأنه قليل نادر ولم يكن عمران داعياً الى بدعته كما حققه ابن حجر وقد توفر فيه الصدق[10].

وقال الذهبي في ترجمة ابان ابن تغلب الكوفي: شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته، اضافة إلى احتجاج كثير من أصحاب الكتب الستة بالمبتدعة غير الدعاة فاحتجوا بعمرو بن دينار وكان ممن يذهب الى القدر والتشيع، وعكرمة وكان إباضياً، وابن أبي نجيح وكان معتزلياً، وسعيد بن أبي عروبة وكان قدرياً، فاحتجوا بأخبارهم فصار ذلك كالإجماع منهم[11].

القاعدة الثانية: الشهرة والاستفاضة طريقان من طرق ثبوت العدالة

1- دليل القاعدة: يستدل لهذه القاعدة بقول النبي صلى الله عليه وسلم(يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)[12].

المعقول : إن العلم بظهور واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله، وبالرجوع الى النفوس يعلم أن ظهور واشتهار العدالة حالة أقوى في النفس من تزكية المعدل لهما، وأيضا فان نهاية حال تزكية العدل أن يبلغ مبلغ ظهور ستره وهي لا تبلغ ذلك أبداً فاذا ظهر ذلك فلا الحاجة الى التعديل .

2- شرح القاعدة : الشهرة: وهي نباهة الذكر بالاستقامة والصدق مع البصيرة والفهم والاشتهار بالعلم والثقة بالأمانة للراوي، قال الفيروز آبادي: والشهير والمشهور المعروف . الاستفاضة: وهي الانتشار[13]، قال ابن منظور: حديث مستفيض منتشر شائع في الناس واستفاض الخبر ذاع، ومعنى الاستفاضة :الشيوع، وتأتي كذلك بمعنى الشهرة[14].

طريقان من طرق: هناك عدة طرق لثبوت العدالة في الراوي منها الطريقان المذكوران ومنها التعديل بالتنصيص من اثنين ومنها التعديل بواحد وغير ذلك.

ثبوت: قال ابن الصلاح: (وتارة تثبت عدالة الراوي بالاستفاضة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم أو شاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً).[15] وبذلك يعتبر حديثه صالحاً للاحتجاج به لكونه عدلاً.

العدالة: هي ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، ووجودها في الراوي شرط لقبول حديثه.[16]

3- مستند القاعدة من علم الحديث:

الكفاية (87)، فتح المغيث(295/1)، توضيح الأفكار(124/2)، النكت على ابن الصلاح (327/3)، المنهل الروي (13/1)، توجيه النظر (171/1)، تدريب الراوي (301/1).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن هشام صاحب الدستوائي عن قتادة عن العلاء بن زياد العدوي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من اللهم إني أسألك المعافاة في

---

[9] محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، صحيح البخاري 2194/5 برقم 5495، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر: دار طوق النجاة ط1 1422هـ.

[10] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص101.

[11] الذهبي، ميزان الاعتدال، 5/1.

[12] يوسف ابن عبد البر القرطبي، التمهيد، وزارة الأوقاف المغرب، 2005، 58/1.

[13] أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادى، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة بيروت ،الطبعة الثامنة ، 2005، 540/1.

[14] أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور لسان العرب، دار صادر، بيروت ط3، 210/7.

[15] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص207.

[16] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 87.

الدنيا والآخرة)[17] روي الحديث في الزوائد وإسناده صحيح ورجاله ثقات، والعلاء بن زياد ذكره ابن حبان في الثقات ولم أر من تكلم فيه وباقي رجال الإسناد لا يسأل عن حالهم لشهرتهم[18].

أمثلة واقعية:

إذا استفاض فسق الشاهد بين الناس لم يحتج الى البحث والسؤال عنه .

أخذ الائمة روايات الكثيرين وقبلوها لذيوع شهرتهم واستفاضتها من غير السؤال عن حالهم مثل: مالك وشعبة والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان ومن جرى مجراهم، وقد سئل أحمد ابن حنبل عن اسحاق بن راهويه فقال مثل اسحاق يسأل عنه؟ اسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.[19]

القاعدة الثالثة: الجرح المفسر مقدم على التعديل

1- دليل القاعدة: حديث فاطمة بنت قيس حين تقدم لخطبتها معاوية بن أبي سفيان وأجابها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين لها سبب ذلك فقال (أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد) فقبلت الجرح مفسراً، والتعديل بدونه[20].

المعقول : الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر أهو جرح أم لا قال تعالى: (واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)[21] .

2- شرح القاعدة: الجرح: وصف يلتحق بالراوي يؤدي إلى إسقاط الاعتبار بقوله وبطلان العمل به، فتختل عدالته وضبطه.

المفسر: التفسير بيان السبب الموجب للجرح، وهو نوعان تفسير اجمالي كأن يقول ضعيف الحفظ، وتفسير تفصيلي بأن يعددَ ما وهم فيه الراوي كما هو المتبع في كتب المتقدمين مثل: الكامل لابن عدي والضعفاء للعقيلي.

مقدّم: يأخذ بالجرح المفسر وتسقط رواية المجروح وتصبح غير صالحة للاحتجاج بها وقد ذهب إلى ذلك الجمهور منهم: البخاري ومسلم ورجحه الخطيب البغدادي.

التعديل: وصف يلتحق بالراوي يؤدي الى اعتبار قوله والأخذ به فيدل على أنه عادل ضابط.

3- مسند القاعدة من علم الحديث:

الكفاية(108)، الرفع والتكميل (119/1)، النكت على ابن الصلاح (58/2) توجيه النظر (550/2)، توضيح الافكار (274/2)، فتح المغيث(286/1).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

حدثنا عثمان بن أبي شيبة محمد بن فضيل عن هارون بن عنترة بن عبد الرحمن عن الأسود عن أبيه قال:(استأذن علقمة والأسود على عبد الله وقد كنا أطلنا القعود على بابه فخرجت الجارية فاستأذنت لهما ثم قام فصلى بيني وبينه ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل)[22].

قال الزيلعي: رواه أبو داود مرفوعاً بسندٍ فيه هارون ابن عنترة ، وهو مع توثيق أحمد وابن معين له فقد قال الدار قطني: هو متروك كان يكذب وهذا جرح مفسر فيقدم على التعديل[23].

---

[17] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، سنن أبي داوود، 2/ 126. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

[18] ابن حبان، الثقات، أتباع التابعين الذين رووا عن التابعين، باب العين، 264/7.

[19] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 372/11.

[20] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب قصة فاطمة بنت قيس، (57/7).

[21] نساء 58.

[22] أبو داوود السجستاني، سنن أبي داوود 222/1 برقم (613).

أمثلة واقعية:

احتج البخاري ومسلم وأبو داود بجماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم وذلك لعدم وجود الجرح المؤثر مفسرَ السببِ فاحتجوا بهم.

اذا شهد رجلان بأن هذا الماء نجس لم تقبل شهادتهما حتى يبينا سبب النجاسة فإنّ الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء.

القاعدة الرابعة: رواية المستور مقبولة

1- دليل القاعدة: يستدل لهده القاعدة بقوله تعالى :(يأيها الدين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)[24]، فأوجب الله التثبت عند وجود الفسق فعند عدم الفسق لا يجب التثبت.

الإجماع: أجمع الصحابة على قبول أقوال العبيد والنساء والأعراب والمجاهيل لمّا ظهر إسلامهم وسلامتهم من الفسق ظاهراً، ويستدل لذلك أيضاً: بأن أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي وأنه عندما يتعذر معرفة العدالة في الباطن فإنه يقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر .

2- شرح القاعدة: المستور: هو مجهول العدالة الباطنة مع وجودها ظاهراً.

مقبولة: أي غير واجب العمل بها وإنما يجوز العمل بها كما قال التهانوي: والذي ظهر من كلام فقهاءنا أن المراد بقبول رواية المستور عندهم هو جواز العمل بها دون الوجوب، فرواية المستور تنفع في باب التعارض والترجيح فتفيد ترجيح الرواية التي يرويها المستور على الرواية التي يرويها من تكلم في جرحه ولو يسيراً كما تفيد ترجيح الرواية التي يرويها من وثق على تلك التي يرويها مستور[25].

3- مستند القاعدة من علم الحديث:

توضيح الأفكار 183/1، الكفاية 106، فتح المغيث /323 ، قواعد في علوم الحديث 209 ، التقييد والإيضاح 61/1 1، المنهل الروي 66/1، النكت على ابن الصلاح 2311/1، تدريب الراوي 1/ 316.

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

أخرج الحاكم عن محمد بن سالم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير فأظلنا غيم فتحيرنا فاختلفنا في القبلة فصلى كل واحد منا على حدة فجعل كل واحد منا يخط بين يديه لتعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمرنا بالإعادة وقال قد أجزأت صلاتكم).

قال الحاكم: هدا حديث محتج برواته كلهم غير محمد بن سالم فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح ومع ذلك فقد أخرجه الحاكم في مستدركه ورواه.[26]

القاعدة الخامسة: رواية المعروف بالتساهل في سماع الحديث وآدابه غير مقبولة

1- دليل القاعدة: قال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم).[27]

وقال مالك بن أنس (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم ولقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان به اميناً غير أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن)[28].

---

[23]جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: 762هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان ، بيروت ،لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية ، ط1، 1997، 23/2 .

[24] الحجرات 6.

[25] كيلاني. محمد خليفة، منهج الحنفية في نقد الحديث، ص 245.

[26]أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن نُعيم بن الحكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، 1/ 324.

[27] الإسراء36.

المعقول: التساهل في سماع الحديث وأدائه يؤدي بالراوي الى الكذب المفضي بدوره الى الخروج عن العدالة يترك حديثه بلا خلاف.

2- شرح القاعدة: المعروف بالتساهل: المشهور بالتساهل في الحديث النبوي سماعاً وأداءً دون المتساهل في حديثه عن نفسه وأمثاله، ويوجد أنواع عديدة للتساهل كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح وغيرها.

سماع الحديث وأداؤه: أي عند تحمل الحديث وعند رواية الحديث فالتساهل في أي منهما يؤدي الى ترك الاحتجاج برواية الراوي، كما عرف عن ابن وهب التساهل في السماع، وعرف عن ابن لهيعة التساهل في الأداء.

غير مقبولة: أي يرد خبر المعروف بالتساهل ويصبح غير صالحاً للاحتجاج برواياته، فإنه قدح فيمن صدر عنه التساهل سواء أكان الشيخ أو التلميذ.

3- مستند القاعدة من علم الحديث:

الكفاية 151/1، المنهل الراوي 66/1، الشذى الفياح 231/1، النكت 423/3، تدريب الراوي 239/1، توجيه النظر 575/2، توضيح الأفكار 255/2، فتح المغيث 1/ 357.

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

حدثنا أحمد بن كامل القاضي حدثنا بشر بن عبيد عن عمار بن عبد الملك عن بن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً (أن الله تبارك وتعالى أمرني بمداراة الناس كما أمرني بإقامة الفرائض)[29] قال المناوي: في فيض القدير بعد ذكره للحديث: وفيه أحمد بن كامل أورده الذهبي في الضعفاء، وقال الدارقطني: كان متساهلاً[30].

وفي الضعفاء والمتروكين في ترجمته: أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة أبو بكر القاضي قال الدارقطني كان يحدث من حفظه بما ليس في كتبه وكان متساهلاً.[31]

أمثلة واقعية:

في ترجمة تميم بن أحمد البندينجي: امتنع جماعة عن السماع لنقوله منهم الحافظ ضياء الدين لكونه كان متساهلاً في الرواية ينقل السماعات من حفظه على فروع غير مقابلة بأصل.[32]

وكذلك الكلام في عثمان بن حسين بن جميل الكلبي اللغوي المعروف بابن وجيه: وحيث كان متساهلاً يحدث من غير أصل[33]

القاعدة السادسة: لا يجوز أخذ الأجرة على التحديث إلا لحاجة

1- دليل القاعدة: يستدل لهذه القاعدة بقوله تعالى: (وما أسألكم عليه من أجر إن أجري إلا على رب العالمين[34]، وقوله تعالى : (واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون).[35] فالخطاب وإن كان لبني اسرائيل غير أنه إنما يقصد منه الاعتبار والاتعاظ لأننا أولى بالكمالات النفسية.

---

[28] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم ، دار الكتب العلمية ،بيروت، ص16.

[29] زين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي بن الحدادي ثم المناوي ،فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية، مصر ،ط1، 215/2.

[30] علاء الدين المتقي الهندي، كنز العمال، مؤسسة الرسالة ط5، 1981، 728/3.

[31] النسائي أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، دار الوعي حلب، ط1، 83/4.

[32] ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط2، 1971، 71/2.

[33] ابن حجر، لسان الميزان، 133/4.

ويستدل للأخذ للحاجة: أن الأصل في الإجارة أنها لا تجوز على الطاعات لكن لما وقع الفتور في الأمور الدينية، أجازها المتأخرون من العلماء، وكذلك يجوز للوصي أخذ الأجرة عن مال اليتيم إذا كان فقيراً أو اشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوع عليه قال تعالى(ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف).[36]

2- شرح القاعدة: لا يجوز: أي لا تقبل رواية من أخذ على التحديث أجراً لما فيها من انخرام المروءة وبالتالي انخرام عدالة الراوي.

الأجرة على التحديث: تختلف عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن، لأن العادة جارية بأخذ الأجرة فلا يخرم المروءة.

إلا لحاجة: إذا اقترن التحديث من الثقات الحفاظ بظروف معيشية ضيقة صعبة، وكان اشتغالهم بالعلم والتحديث يشغلهم عن الكسب لعيالهم فإنه يغتفر لهم أخذ الأجرة لما علم من صدقهم وأمانتهم.

3- مستند القاعدة من علم الحديث :

توضيح الأفكار(253/2)، فتح المغيث(346/1)، تدريب الراوي(395/1)، تذكرة الحفاظ (623/2)، سير أعلام النبلاء (152/10)، منهج النقد (85)، علوم الحديث (119)، الكفاية (153).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

شاع القول بين المحدثين (علّم مجاناً كما عُلّمت مجاناً)، وقال جعفر بن يحيى البرمكي: (ما رأينا في القراء مثل عيسى بن يونس عرضت عليه مائة ألف فقال : لا والله لا يتحدث أهل العلم أني أكلت للسنة ثمناً).[37]

وكان أبو الفتح الكروخي راوي جامع الترمذي لما مرض أرسل اليه بعض من كان يحضر مجلسه مقداراً من الذهب فما قبله، لمجرد اشتباهه أن صاحبه أرسله لأجل أنه كان يسمع منه الحديث وقال: بعد السبعين واقتراب الأجل آخذ على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً.[38]

أمثلة الأخذ الحاجة: كان الفضل بن دُكين وعلي بن عبد العزيز المكي شيخ النسائي وشيخ شيوخ البخاري يأخذان أجراً على التحديث لفقرهما وعوزهما، وتكلم عن ذلك الإمام الذهبي فقال في حق الفضل بن دكين: ثبت عنه أنه كان يأخذ على التحديث شيئاً قليلاً لفقره، وتكلم الذهبي عن علي بن عبد العزيز المكي فقال: ولاشك أنه كان فقيرا مجاوراً، وقال أبو نعيم: يلومونني على الأجر وفي بيتي ثلاثة عشر وما في بيتي رغيف، وقد أفتى أبو إسحاق الشيرازي لأبي الحسين بن النقور بجواز أخذ الأجرة على الرواية، لأن أصحاب الحديث منعوه عن الكسب لعياله، وعلى هذا اختلفت مذاهب العلماء في المسألة فمنعها الأكثر كأحمد واسحاق بن راهويه وأبو حاتم الرازي إلا إذا كانت لحاجة ورخص بها مطلقاً الفضيل بن دكين وأبو نعيم وغيره.[39]

القاعدة السابعة: الجرح والتعديل يثبت بقول واحد

1- دليل القاعدة: قال تعالى (ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)[40]

ويستدل للقاعدة من السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الإفك سأل بريرة عن عائشة فقالت: (ما عملت عليها إلا ما يعلم الصائغ على التبر)[41]، فالنبي عليه السلام سألها وأخذ بكلامها وهي واحدة ولم يسأل غيرها، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قَبِل في تزكية سنين بن أبي جميلة قول عريفه وهو واحد.

---

[34] الشعراء 109.

[35] آل عمران 187.

[36] نساء 6.

[37] الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايماز الذهبي (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1، 1998 م، 623/2.

[38] الذهبي، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة ،2006، 10/ 152.

[39] ابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت: 852هـ) ، تهذيب التهذيب ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، 275/8.

[40] البقرة 282.

ويستدل للقاعدة من القياس بما يلي: في التعديل: قالوا قد ثبت وجوب العمل بخبر الواحد فوجب لذلك أن يقبل في تعديله واحد، وفي الجرح: قالوا العدد ليس بشرط في قبول الخبر فلم يكن شرطاً في جرح الراوي.

2- شرح القاعدة: الجرح: وصف يلتحق بالراوي يؤدي الى إسقاط الاعتبار بقوله وبطلان العمل به فتختل عدالته وضبطه.

التعديل: وصف يلتحق بالراوي يؤدي الى الاعتبار بقوله والأخذ به فيدل على أنه عادل ضابط .

يثبت: يؤخذ بالقول وبالتالي يصبح أهلاً لقبول حديث المحدث والاحتجاج به أو يصبح أهلاً لرد حديثه وتركه.

بقول واحد: يكفي في الجرح والتعديل قول واحد ويثبت به وهو الصحيح الذي اختاره الخطيب أبي بكر وغيره ولو كان عبداً أو امرأة لأن الخبر والرواية لا يشترط فيهما العدد بخلاف الشهادة.

3- مستند القاعدة في علم الحديث:

الكفاية(96)،التقيد والإيضاح (142/1)، توضيح الأفكار(121/2)، المنهل الروي (64/1)، تدريب الراوي (333/1)، فتح المغيث(272/1)، ابن الصلاح (109).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

حدثنا سفيان عن سعيد عن نصر بن عاصم قال: قال فروة بن نوفل علام تؤخذ الجزية من المجوس وأنهم ليسوا بأهل كتاب، فقام إليه المستورد وقال يا عدو الله تطعن على أبي بكر وعمر وعلي وقد أخذوا الجزية من المجوس، فذهب به الى القصر فخرج عليهم علي وقال: أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وإن ملكهم سَكِر فوقع على ابنته أو أمه، فاطلع عليه بعض أهل مملكته، فلما صحا أرادوا أن يقيموا عليه الحد، فدعا أهل مملكته فقال: أتعلمون خيراً من دين آدم وقد كان ينكح بنيه من بناته فأنا على دين آدم فبايعوه وقاتلوا الذي خالفهم، وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم، وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل الكتاب. هذا الحديث في سنده سعيد بن المزربان مجروح ذكره ابن الجوزي: وقال أبو أسامة ثقة، وقال أبو زرعة مدلس، ولكن ثبت جرحه لجرح ابن الجوزي له وهو واحد.[42]

أمثلة واقعية: احتج بسويد بن سعيد وبجماعة اشتهر الطعن فيهم لكن مسلم عدله لقول أبي حاتم هو صدوق في نفسه وهو واحد.[43]

القاعدة الثامنة: العدالة والضبط من الراوي شرطان للاحتجاج بروايته

1- دليل القاعدة: يستدل للقاعدة بقوله تعالى: (وأشهدوا ذوي عدل منكم)[44] وبقوله أيضاً: (ولا تقف ما ليس لك به علم)[45] وكذلك بقوله تعالى: (ممن ترضون من الشهداء)[46].

ويستدل للقاعدة من السنة بحديث ابن عباس: (لا تأخذوا العلم إلا ممن ترضون شهادته)[47] ومن الإجماع يستدل للقاعدة بقول ابن الصلاح: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه[48].

---

[41] البخاري، صحيح البخاري، برقم 2661.

[42] أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري المالكي (ت: 381هـ)، مسند الموطأ، تح: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُوسريح ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1997،1م، 135/2.

[43] الزيلعي، نصب الراية، 446/3.

[44] الطلاق2.

[45] الإسراء36.

[46] البقرة282.

[47] البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ)، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط 3، ٢٠٠٣ م، 234/3.

[48] ابن الصلاح، علوم الحديث، 105/1.

2- شرح القاعدة : العدالة: وهي ملكة تحمل صاحبها على التقوى والمروءة واجتناب ما يخل بهما فمن شروط العدالة : الاسلام ، البلوغ ،العقل ، السلامة من الفسق بارتكاب كبيرة أو الإصرار على صغيرة ، والسلامة عما يخرم المروءة.

الضبط: وهو الحفظ بالحزم للأخبار منذ تلقيها إلى أدائها، حيث يكون المحدث متيقظاً حافظاً إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه، إن حدث منه عارفاً بما يحيل المعنى إن روى به ويعرف الضبط بموافقة واعتبار روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان.

للاحتجاج: إذا اجتمع هذان الركنان في الراوي فالراوي حجة يلزم العمل بحديثه ويطلق عليه ثقة.

شرطان: فإن وجدت العدالة وحدها دون الضبط قبل حديثه للعدالة ولكن يتوقف فيه لعدم ضبطه، وإن وجد فيه الضبط دون العدالة لم يقبل حديثه لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية.

3- مستند القاعدة من علم الحديث:

توضيح الأفكار(117/2)، فتح المغيث(1/ 96)، توجيه النظر(80/1)، تدريب الراوي(63/1)، مقدمة ابن الصلاح(104).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

روى ابن أبي داود ومالك وابن عيينة عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة) أُعترض على هذا الحديث بأنه سقط منه (لا) قاله ابن عبد الهادي وأجيب عن ذلك بأن رواته من العدالة والضبط من الغاية التي لا تحتمل المجازفة[49].

وفي حديث آخر عن بكر بن سوادة أن أبا النجيب، مولى عبد الله بن سعد حدثه أن أبا سعيد الخدري حدثه أنه ذُكِرَ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الثوم والبصل والكراث، وَقِيلَ: يا رسول الله، وأشد ذلك كله الثوم، أَفَتُحَرِّمُهُ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كلوه، ومن أكله منكم فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه). وأبو نجيب غير معروف العدالة والضبط، لم يوثقه غير ابن حبان.[50]

أمثلة واقعية: لا يقبل حديث الكافر الراوي وإن كان ضابطاً لافتقاده ركن الرواية وهو العدالة ولا تقبل رواية المجنون لكونه فاقد شريطة الضبط من الأصل ولا يقبل خبر الكاذب والفاسق أيضاً.

القاعدة التاسعة: عمل الراوي على خلاف روايته لا يقدح فيها

1- دليل القاعدة: يستدل للقاعدة بقوله تعالى: (ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)[51] فيعلم من الآية أن مخالفة العالم لروايته وقد ظهر له ما هو أصح منها ينافي العدل في الرواية.

ويستدل للقاعدة من المعقول: بأن امتناع الراوي عن العمل بروايته والعمل بخلافها قد يكون جاءه خبر آخر يعارضه أو فهم الخلاف من عموم أو قياس وهو يرى العمل بالقياس أولى منه، أو لكونه اعتبره منسوخاً أو غير ذلك، وإذا احتمل كل ذلك لم نجعله قدحاً في الراوي ولافي الرواية.

2- شرح القاعدة: عمل الراوي على خلاف روايته: إذا روى رجل عن شيخ حديثاً يقتضي حكماً من الأحكام فلم يعمل به لم يكن ذلك جرحاً منه وقدحاً في الرواية التي رواها، والمخالفة قد تكون فعلية وقد تكون قولية، وقد تكون قبل الرواية وقد تكون بعدها.

لا يقدح فيها: أي تبقى صالحة للاحتجاج بها ولا يسقط الاحتجاج بها، لأن تعيين الراوي بعض المحتملات وعمله بها لا يمنع من العمل بالاحتمال الآخر، لتأويل ودليل يظهر له.

---

[49] الزيلعي، نصب الراية، 264/1 .

[50] ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت: 311هـ)، صحيح ابن خزيمة تح: محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي بيروت، 3 /85 برقم 1669.

[51] البقرة 282.

3- مستند القاعدة من علم الحديث:

الكفاية (114)، الشذى الفياح (245/1)، المقنع (255/1)، فتح المغيث (314/1)، ابن الصلاح (111)، قواعد في علوم الحديث(202).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

روى مالك بن أنس عن نافع عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا إلا بيع خيار)[52].

فهذا الحديث رواه الإمام مالك ولم يعمل به، لأنه رأى أهل المدينة على العمل بخلافه، وعمل أهل المدينة عنده من قبيل المتواتر وهو أقوى من خبر الآحاد، ولأن فيه جهالة في مدة المجلس لهذا قال مالك عقب رواية الحديث : (وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه) ومع ذلك فلم يكن تركه العمل به قدحاً في الحديث، حيث عمل به أكثر العلماء، ولم يكن قدحاً في نافع عند أحد من أهل العلم.[53]

القاعدة العاشرة: الكذّاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل روايته مطلقاً وإن تاب

1- دليل القاعدة: حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا شعبة، قال: أخبرني منصور، قَالَ: سمعت ربعي بن حراش، يقول: سمعت علياً، يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تكذبوا عَلَيَّ، فإنه من كذب عَلَيَّ فليلج النَّارَ).[54]

ويستدل للقاعدة من المعقول: أن الشريعة غلظت حرمة أعراض الناس فردت شهادة القاذف ولو تاب بعد ذلك، فكذلك احتاطت الشريعة للحديث فردت رواية التائب من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم زجراً له وتغليظاً عليه ومبالغة في الاحتياط للحديث، واستدل السيوطي باستدلال بديع لهده المسألة أيضاً فقال: (ذكروا في باب اللعان أن الزاني إدا تاب وحسنت توبته لا يعود محصناً، ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضه، فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل خبره أبداً).[55]

2- شرح القاعدة: الكذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم :قال الخطيب البغدادي: (فأما الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الحديث وادعاء السماع فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث أبداً وإن تاب فاعله).[56]

لا تقبل روايته مطلقاً: قال ابن الصلاح (التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل روايته أبداً وإن حسنت توبته)[57] فترد جميع روايات الكذاب لأن الظاهر أنه تكرر منه الكذب حتى ظهر وعرف، ولم يتعين لنا ذلك فيما روى من حديثه فوجب إسقاط الكل لأن الله أجرَى العادة أنه لا يفضح أحداً من أول مرة.[58]

وإن تاب: سئل أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع فقال: (توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبداً).[59]

3- مستند القاعدة من علم الحديث:

---

[52] مالك بن أنس، الموطأ في كتاب البيوع، باب بيع الخيار، 79/2.

[53] الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك، 480/3.

[54] البخاري، صحيح البخاري، 1/ 52.

[55] الأثيوبي، محمد بن علي بن آدم، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث، 348/1.

[56] البغدادي، الكفاية، ص118.

[57] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص116.

[58] السيوطي، تدريب الراوي، ص 221.

[59] السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، 311/1.

الكفاية (118)، توضيح الأفكار(2/ 232)، تدريب الراوي (221)، مقدمة ابن الصلاح (116)، التقييد والإيضاح (1/ 150)، فتح المغيث(1/ 311).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث:

أنبأنا أبو منصور بن خيرون، قال أنبأنا أبو محمد الجوهري عن الدار قطني عن أبي حاتم بن حبان، قال أنبأنا بن قتيبة، قال أنبأنا ابن أبي السري، قال أنبأنا عبد العزيز بن عبد الصمد، قال حدثنا أبان بن أبي عياش عن ابن مالك قال: (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته الجدعاء فقال: "في خطبته أيها الناس كأن الحق فيها على غيرنا وجب، وكأن الموت على غيرنا كُتب، وكأن الذي نشيع من الأموات سفر عما قليل إلينا راجعون، نبوئهم أجداثهم ونأكل تراثهم وكأنا مخلدون بعدهم)[60] قال المؤلف: هذا ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم [61]، وقال ابن حبان :سمعه ابن أبي عياش من الحسن فجعله عن أنس وهو يعلم ، وقال يحيى بن أبان :ليس بشيئ، وقال شعبة يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن أزني أحب إلي من أحدث عنه، وقال الذهبي عنه: تركوا حديثه، قال بعضهم لأنه يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.[62]

القاعدة الحادية عشرة: الدار قطني متساهل في الجرح والتعديل[63]

1- دليل القاعدة: يستدل للقاعدة من المعقول حيث يمكن أن نفهم أن مبدأ علم مصطلح الحديث يقوم على أن العدل المعروف بالعدالة لا يحتاج أن يتثبت من خبره؛ لأنه معروف بالعدالة عندهم، وكذلك يقال في جواز قبول خبر الواحد إن لم يكن فاسقاً، ومفهوم المخالفة: إن كان الآتي بالنبأ ليس فاسقاً فلا حاجة إلى التبين ولا إلى التثبت، والأصل في المسلم العدالة ما لم يظهر جرح أو فسق، وبعضهم يقول بعكسه، فبالاعتماد على هذا نشأ التساهل وكذلك التشدد في علم الحديث[64] ومن هنا يمكن أن نطبق هذا المفهوم العام على حالة القاعدة وهي الدارقطني فيكون هذا المعقول دليلاً للقاعدة.

2- شرح القاعدة: الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدار قطني (ت: 385) صاحب السنن وامام العلل .

متساهل: التساهل هو تسامح ناشئ عن نقص في العلم أو في الاحتياط أو في الجد، أو ناشئ عن زيادة في سلامة الصدر وإحسانِ الظن بالرواة فتفرع عن ذلك اعتماد بعض القواعد غير الصحيحة، مثل توثيق الراوي المجهول إذا لم يروِ حديثاً منكراً . والتساهل في رواية الحديث الضعيف أو نشره بين الناس أو العمل به أمر عظيم خطره، سيئ عاقبته؛ وإليك كلام المعلمي رحمه الله، وقد بين فيه كيف بدأ التساهل بالعمل في الأحاديث الضعيفة، وما هو المخرج.[65]

حيث تكلم العلامة المعلمي عن ما ينسب إلى بعض الأئمة من التساهل فقال: (معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة.[66]

---

[60] المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 3/ 432.

[61] السيوطي، تدريب الراوي، ص 222.

[62] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تح: إرشاد الحق، مطبعة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط2، 1401هـ/1981م، 2/ 828.

[63] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 82/11.

[64] عطية محمد سالم، تفسير سورة الحجرات ، دروس صوتية.

[65] محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، 312/2.

[66] عبد الرحمن بن يحيى بن محمد المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، المكتب الإسلامي، ط2، 1986م، ص 58.

والدار قطني لا يخلو من نوع تساهل في طائفة من أحكامه على الرواة والأسانيد والأحاديث، قال الذهبي في تقسيمه لعلماء الجرح والتعديل:(فمنهم من نَفَسه حادّ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل، فالحادّ فيهم يحيى بن سعيد وابن معين وأبو حاتم وابن خراش وغيرهم؛ والمعتدل فيهم أحمد بن حنبل والبخاري وأبو زرعة والمتساهل كالترمذي والحاكم والدار قطني في بعض الأوقات).[67]

وقال ابن حجر: (ويتعين على طلاب العلم الانتباه إلى أن قول الدار قطني في السنن عقب بعض الأسانيد (كلهم ثقات) فيه كثير من التساهل والوهم، وأن المعتمد هو ما نقله عنه تلامذته النجب حينما سألوه، مثل البرقاني والحاكم والسهمي ونحوهم، وما نقله الخطيب في "تاريخ بغداد" من أقواله، والله أعلم)[68].

الجرح: وصف يلتحق بالراوي يؤدي إلى اسقاط الاعتبار بقوله وبطلان العمل به، فتختل عدالته وضبطه.[69]

التعديل: وصف يلتحق بالراوي يؤدي الى اعتبار قوله والأخذ به فيدل على أنه عادل ضابط.[70]

والحاصل: أن التساهل قد وقع من الدار قطني بلا شك؛ وأما الوهم الكثير فيبعد أن يقع من مثله، نعم الوهم اليسير لازم له ولكل المحدثين، وعلى كل حال فمقتضى ما ذكره ابن حجر هو وجوب التثبت في أحكام الدار قطني في "سننه" قبل اعتمادها حق لا ريب فيه

3- مستند القاعدة من علم الحديث :

الأنوار الكاشفة (ص88،87)، (سؤالات الحاكم 319)، التنكيل (ص58)، فيض القدير (28/1)، نصب الراية (356/1)، إتحاف النبيل في أسئلة المصطلح والجرح والتعديل (45/1)، تحرير التقريب (353/1).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث :

إن الدار قطني متساهل في التوثيق، ويدل على ذلك قول الدار قطني: (وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفاً؛ فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره؛ والله اعلم).[71]

قال المناوي: بعد أن ذكر ثناء العلماء على الدار قطني في علم الحديث: (لكن رأيت في كلام الذهبي ما يشير إلى أنه كان يتساهل في الرجال، وأحياناً قد يتساهل، كما في ترجمته لمحمد بن مسلمة الواسطي، وعبد الله بن المثنى).[72]

والحاصل أن الذهبي نص على تساهل الدار قطني وليس على اعتداله، ولعل مقصده تساهل الدار قطني في توثيق المستورين.

القاعدة الثانية عشرة :التغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط هو تصحيف

1- دليل القاعدة: يستدل للقاعدة بقوله تعالى: (يحرفون الْكَلِمَ عَن مواضعه)[73] حيث كانت اليهود تغيِّر وتصحف معاني التوراة بالأشباه، فوصفهم الله بفعلهم هذا المفهوم العام للتصحيف حيث كان عند اليهود عن قصد وعمد وقد

---

[67] الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2 ،1412 هـ، ص 83.

[68] ابن حجر العسقلاني، تحرير التقريب، تح: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، 353/1.

[69] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص120.

[70] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص123.

[71] أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن دينار البغدادي الدار قطني (ت: 385هـ)، سنن الدار قطني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، 174/3.

[72] المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 1/ 28.

يكون كذلك عند المحدثين، وقد يكون عن طريق الخطأ منهم أو من الكتّاب او الورّاق، أو حديثاً قد يكون خطأ من المطابع، ولكنه بشكل عام يقال له تصحيف، وقد يكون كذباً أو اختباراً أو له أهداف أخرى.

وكذلك قال مُحَمَّد بن المثنى: (نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنَزَة) قَالَ ابن الصَّلاَحِ : يريد ما روي : (أن النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة)[74] فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة ههنا حربة نصبت بَيْنَ يديه فصلى إليها)، وكذلك قَالَ سعيد بن عَبْد العزيز التنوخي: (لا تحملوا العلم عن صحفي، ولا تأخذوا القرآن من مصحفي)[75].

2- شرح القاعدة : التغيير :التبديل والتحويل بتغيير النقط في الكلمة، أو حركاتها هو تبديل الشكل في الكلمة كالضمة بالفتحة وغيره

مع بقاء صورة الخط : نفس الشكل أي في الحروف المتشابهة الَّتِيْ تختلف في قراءتها مثل: الباء والتاء والثاء، والجيم والحاء المهملة والخاء المعجمة، والدال المهملة والذال المعجمة، والراء والزاي

التصحيف: لغةً: اسم مفعول من التصحيف، وهو في الأصل تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع، وأصله الخطأ، قال المطرزي: التصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراده كاتبه أو على خلاف ما اصطلحوا عليه[76] والمصحَّف والصحفي هو الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف[77].

اصطلاحاً: هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها، وبهذا الحد قال الحافظ ابن حجر: وعرّفه السخاوي بأنه تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها. بين التعريفين عموم وخصوص، فمجرد التغيير بأي صفة كان يسمى تصحيفاً عند السخاوي، ولا شك أن المعنى اللغوي يعضد هذا، أما الحافظ ابن حجر يخصه بالتغيير بالنقط فقط، وهو اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح .

فالتصحيف: هوَ الذي يَكُوْن في النقط

والحاصل يفهم مما ذكر أن السبب في وقوع التصحيف والإكثار مِنْهُ إنما يحصل غالباً للآخذ من الصحف وبطون الكتب، دون تلق للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص لذلك حذر أئمة الْحَدِيْث من عمل هَذَا شأنه، ومما ينبغي الاهتمام به لطالب الحديث وغيره أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، وطريقة السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق والضبط عنهم، لا من بطون الكتب.[78]

3- مستند القاعدة من علم الحديث:

مقدمة فتح الملهم (142)، فتح المغيث للسخاوي (3/ 72- 73)، الكفاية (364)، التقريب مع التدريب (543/1)، علوم الحديث (195).

4- مثال تطبيقي من علم الحديث :

التصحيف في الإسناد مثاله: حَدِيْث شعبة، عن العوام بن مراجم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان، قَالَ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لتؤدنَّ الحقوق إلى أهلها...الْحَدِيْث).

وقد صحف فيهِ يحيى بن معين، فَقَالَ : (ابن مزاحم) بالزاي والحاء، وصوابه : (ابن مراجم) بالراء المهملة والجيم.

---

[73] المائدة 13.

[74] البخاري، صحيح البخاري 252/1.

[75] الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب،(ت: 81هـ)، القاموس المحيط مادة (عنز)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005.

[76] أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت: 685هـ)، المغرب في حلى المغرب، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1955م، ص263.

[77] محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 2001م، 4 / 255 .

[78] علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تح: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، دار الأرقم، لبنان، بيروت، ص92.

التصحيف في المتن: مثاله: ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد)[79] قال ابن الصلاح: (إنما هو بالراء:(احتجر في المسجد بخص أو حصير حجرة يصلي فيها) فصحّفه ابن لهيعة ؛ لكونه أخذه من كتاب بغير سماع.

قال مسلم: (هذه رواية فاسدة من كُلّ جهة، فاحش خطؤها في الْمَتْن والإسناد ، وابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في إسناده).[80]

والخلاصة من خلال عرضي لهذه القواعد الحديثية في صفة من تقبل روايته يتضح أنه قد اجتمع لدينا كل ما في هذا الباب (صفة من تقبل روايته) من كل كتب المصطلح ملخصاً في صحيفة واحدة لكل فكرة، واتضحت لدينا أفكار الباب بعدد قليل من الأسطر من خلال الأمثلة والأدلة والشواهد، فتحصل لديّ ماكنت أطمح اليه من التقنيين لهذا العلم في هذا الباب.

النتائج والتوصيات

لقد أكرمني الله بأن أنهيت بحثي هذا ولقد رأيت فيه متعة البحث والاطلاع، فقد عملت على إخراج صياغة متينة للقواعد التي قرأتها من كتب المصطلح في صفة من تقبل روايته (اخترتها كنموذج فقط لأنها الأهم في قبول الرواية، وهي عادة ما يُبدأ به في علم المصطلح، فبدأت بما يبدأ به علماء هذا الفن) وهناك من يدعي القول بأن علم المصطلح كله قواعد، ويمكن القول أوافقك الرأي ولكن ليست بالصيغة المقننة بعبارة واحدة كما الفقه وقد ذكرتُ في البداية أن الهدف الوصول الى نموذج يحاكي مجلة الأحكام العدلية ولكن بصبغة حديثية ولقد توصلت في بحثي الى النتائج التالية :

علينا خدمة علوم الحديث بكل ما نستطيع من قوة، فهناك الكثير في علم الحديث ومصطلحه بحاجة الى خدمة وبحث (والنماذج من القواعد التي استخرجتها هي في سبيل هذه الغاية).

تقنين علم المصطلح في قواعد حديثية على نمط القواعد الفقهية هو خدمة لديننا الحنيف، بحيث يسهل التعامل مع علوم المصطلح وفهمها (وقد حققت القواعد المذكورة في البحث هذا الهدف).

ترتيب علوم الحديث ترتيباً عصرياً يساعد على فهمها وجعلها سهلة متناولة في أيدي الناس.

كل القواعد الحديثية تقريباً (موضوع البحث) هي في موضوع واحد وهو (صفة من تقبل روايته) وهي نموذج فقط للرؤية التي أراها لترتيب علوم الحديث مستقبلاً.

هناك اختلاف بين المحدثين في صفات قبول الرواية، ولكنني أخترت للقاعدة الأرجح من الأقوال.

لاحظت أن المؤلفات في علم القواعد الحديثية نادر جداً، والمؤلفات بالنمط الدي كتبت به ليست موجودة على الاطلاق وهي وجهة نظر واجتهاد مني.

وأخيراً أقول هذه بذرة زرعتها في أرض العلم والمعرفة، لعلها تثمر مشروعاً كبيراً لتقنين علم الحديث ومصطلحه في قواعد قانونية على نمط القواعد الفقهية في مجلة الأحكام العدلية وهذا ما أوصي به وهذا جهد المقلّ، فإن أصبت فبفضل الله وكرمه، وإن أخطأت فمن ضعفي وتقصيري ،فأسأل الله أن يستر عيبي ويغفر ذنبي، وأن يرحمني يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، 1986م.

[79] البخاري، صحيح البخاري، باب الحجامة على الرأس، 125/7.

[80] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم باب تحريم الظلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1997/4.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ،أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ)، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة، ط1، 1389هـ/1969م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة الأوقاف المغرب،1387هـ.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، المكتب الإسلامي، ط2، 1986م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (ت: 1304هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ط3، 1307هـ.

الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق القاهري، الشافعي (ت: 802هـ)، تح: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد ، ط1، 1998م.

الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (ت: 303هـ)، دار الوعي، حلب، تح: محمود إبراهيم زايد، ط1، 1396هـ.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي (ت: 597هـ)، تح : إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط2، 1401هـ/1981م.

القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادى (ت: 817هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط8، 2005م.

الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة.

المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صحيح مسلم ،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المغرب في حلى المغرب، أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت: 685هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1955م.

المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ)، تح: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر ، السعودية ، ط1، 1413هـ.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: 733هـ)، دار الفكر، دمشق ،ط2، 1406هـ.

الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تح: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ط2، 1412هـ.

النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1 ،1984م.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 ،1998م.

تفسير سورة الحجرات محمد سالم عطية، دروس صوتية.

توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب، الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت: 1338هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط 1، 1416هـ ، 1995م.

تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ .

تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد ، المعروف بالأمير (ت: 1182هـ)، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

سنن أبي داوود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.

سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

سؤالات الحاكم النيسابوري، أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني (ت: 385هـ)، تح: د. موفق بن عبد الله ،مكتبة المعارف، الرياض ،ط1، 1984م.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، دار الحديث، القاهرة ، 2006م.

شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ)تح: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، دار الأرقم، لبنان، بيروت.

صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت: 311هـ)، تح: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، مكتبة السنة، مصر، ط1، 2003 م.

فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1 ،1356هـ.

قواعد في علوم الحديث ،ظفر أحمد التهانوي، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، 1996م.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت: 1162هـ)، المكتبة العصرية، 2000م.

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي (ت: 975هـ) تح : بكري حياني، صفوت السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، 1981م.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت،ط3، 1414هـ.

لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تح: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط2، 1971م.

مسند الموطأ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي الجوهري المالكي (ت: 381هـ)، تح: لطفي بن محمد الصغير، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1997،1م.

مصادر الحديث ومراجعه، سيد عبد الماجد الغوري، دار الفكر، دمشق، بيروت، ط1، 1431هـ .

معرفة أنواع علوم الحديث ، عثمان بن عبد الرحمن ، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، تح: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م.

منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر، دار الفكر، دمشق، سورية،1997م .

نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: 762هـ)، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1997،1م.